الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٤

مشاركة فى الاجابة على السؤال الذى طلب الرئيس السادات أوسع مناقشة حوله :

ما هى الضـــوابط التى نضـــعها فى ميثاق شرف للممارسة الديمقراطية

تبـدأ « تحقيقات الاهرام » من اليـوم متابعة وعرض مختلف الاراء والاتجـاهات والافكار التى تحقق الضـوابط السـليمة للممارسة الديمقراطية فى المرحلة القادمة، اسهاما فى اثراء الحوار الواسع الذى طلبه الرئيس السـادات فى خطابه الاخير أمام اللجنة المركزية حول هذه المسألة الهامة ، ضمانا لسلامة الاداء الديمقراطى ، وحماية للديمقراطية من القوى الرجعية ، والقوى العميلة التى حاولت ، وسـوف تكرر محـاولاتها ، للانحـراف بالعمـل السـياسى عن مسـاره الصحيح .

تحقيق : احمد العطار

● من أساتذة الجامعات

■ نائب رئيس جامعة القاهرة :

فلتتفق الأحزاب على الأهداف وتختلف فى الوسائل

● الدكتور محمود درويش نائب رئيس جامعة القاهرة

فى رأيى انه بعد خطاب الرئيس وبعد ان وضع النقاط على الحروف وبعد ان وضح تماما اصرار الشعب على التمسك بالديموقراطية وحمايتها من أى عبث أو محاولة استغلال ..

فى تصورى ان هذا كاف جدا لكى يطمئن كل مواطن ان الديموقراطية لم ولن تهتز .. ربما ما نحتاجه ومايجب ان ينتبه اليه كل مواطن ان يخرج بايجابية فكرية للاشتراك فى التفكير .. كيف يمكن ان تمضى تجربة الديموقراطية بهدف البناء وليس بهدف الهدم ، بهدف النقد الموضوعى وليس بهدف النقد الهدام ، بهدف اخلاقى وليس بهدف اللااخلاقيات التى ظهرت على بعض المثقفين .

وفى المرحلة القادمة .. لا يجب ان يحرق بخور لخطىء أو منحرف مهما كان موقعه واسلوب النقد يجب ان يلتزم فيه الناقد بالمصلحة العامة بالاخلاقيات ، والنفس البشرية تتقبل النقد الهادى وترفض النقد المثير . بالنسبة للممارسة الحزبية لاجدال ان تعدد الاحزاب امر واجب اذا اردنا ديموقراطية سليمة بشرط ان يختفى تماما اسلوب ما قبل ٢٣ يوليو حيث كانت الاحزاب قبل الثورة كل صراعها لوثبة النمر على كرسى الحكم .. النمر الذى أخذ شكل الحمل قبل الوصول الى الحكم وما أن يصل حتى يخلع رداء الحمل ويلبس رداء النمر ..

والاحزاب الان يجب ان تقوم على مبادىء واهداف لحل مختلف المشاكل .. فالطرق والاساليب قد تختلف ولكن الهدف واحد . فمثلا مشكلة التعليم يجب ان تأخذها الاحزاب بهدف واحد وهو ان يهيء لكل افراد الشعب فرص التعليم ، وهناك اساليب مختلفة لتحقيق هذا الهدف كالمدارس الخاصة والمدارس المهنية والجامعات المفتوحة ، فالهدف واحد ولكن هناك عدة اساليب لتحقيقه . وهناك مبادىء متفق عليها ويكاد يكون طريقها واحد ، وفى تصورى اذا رفض حزب واحد هذه المبادىء فلا يجب ان يكون وسطنا ..

عميد حقوق عين شمس :

نوضح حدود النظام العام ونحاسب كل من يخرج عليها

• الدكتور سليمان الطماوى عميد حقوق عين شمس

لقد كان رأيى وما يزال أن نظام تعدد الاحزاب يتطلب أولا تحديد مفهوم محدد للنظام العام لان تعدد الاحزاب لا يعنى اطلاقا أن كل حزب ينادى بما يشاء بل عليه أن يبلور فكره فى حدود النظام القائم ومن يخرج على النظام العام يحرم من ممارسة العمل السياسى بل وقد يعاقب جنائيا.

ومن عناصر النظام العام :

□ **أولا** : الايمان بالله وبكتبه وبرسله .

□ **ثانيا** : النظام الجمهورى .. فمنذ أن أعلنت مصر النظام الجمهورى اصبح هذا النظام جزءا لا يتجزء من النظام العام ، ومن ثم لا يتصور أن يقوم حزب للدعوة للعودة الى النظام الملكى مثلا .

□ **ثالثا** : النظام الاشتراكى .. فلقد بلور الشعب فى اغلبيته الساحقة ايمانا بالاشتراكية ولكنه حرص فى نفس الوقت على أن يصفها بانها اشتراكية عربية لان العالم يموج بالفكر الاشتراكى لا سيما الفكر الماركسى الذى يتخفى تحت شعار اصطلاح الاشتراكية العلمية والذى يرفض صفة العلمية وينفيها عن كل فكر اشتراكى لا ينتمى اليه . فى حين أن ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٥ مايو كلها قد رفعت راية الاشتراكية ولكنها نابعة من بيئتنا وظروفنا ، هذه النقطة بالذات هى التى يجب أن توضح فى المرحلة القادمة ، فيبين خصائص هذه الاشتراكية والتى تميزها عن غيرها من الاشتراكيات التى يموج بها العالم حتى لا يضلل الشباب بشعارات زائفة ..

□ **رابعا** : منع الصراع الدموى بين الطبقات . ان النظام الماركسى وبعض النظم الاخرى تضع فى برامجها محاولة تحقيق فلسفاتها عن طريق تأليب طبقات الشعب بعضها على بعض ، فى حين أن أكبر مميزات ثورة ٢٣ يوليو انها منع التغيير الجذرى الذى احدثته فى المجتمع ورفضت رفضا باتا الصراع الدموى بين الطبقات .

ولهذا فان جميع الاحزاب الجديدة المسموح بها يجب أن تكون وسائلها شرعية ..

□ **خامسا** : المحافظة على نظام الاسرة : ان المجتمع المصرى هو فى حقيقته مجتمع الاسرة المصرية ، ويجب أن تتجه جميع تشريعاتنا الى تدعيم نظام الاسرة فى ضوء ايماننا بالله وكتبه ورسله وفى ضوء تقاليد التربة والتى ينتمى اليها الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى ، ولهذا ومع تسليمنا بضرورة معاملة المرأة معاملة متكافئة للرجل فان ذلك يجب الا يذهب بنا الى النظم المتطرفة التى تتجاهل طبيعة الاسرة .

□ **سادسا : القومية العربية :**
ان مصر وان كانت أقدم دولة معروفة على سطح الارض ، وان كان تاريخها قد تقلب بين الفرعونية والبطلمية والرومانية والعثمانية الى آخره ، فانها منذ أن عرفت حلاوة الاسلام قد اصبحت رائدة الامة العربية منذ فجر الاسلام حتى الان . والقومية العربية فى واقع الامر لا يمكن فصلها عن القيم الاسلامية وقد اعترف بذلك كثير من زعماء العرب من غير المصريين فى مصر وخارج مصر . ولعل اعداءنا قد أدركوا هذه النقطة ومن ثم فانهم يحاولون الان بوسائل مسمومة أن يشككوا المصريين فى قوميتهم العربية ولكن رجل الشارع غير المتعلم والمتعلم قد ادرك كل منهم أن مصر لاتنفصل عن الامة العربية بل هى حجر الزاوية من الامة العربية .

وان تقوقع مصر وانطوائها على نفسها هو اقصى ما يتمناه اعداء مصر واعداء الامة العربية لكى ينقضوا عليها ، ويسعدنا أن الرئيس رغم تعرضه لاتهامات وتهجمات الكثيرين من ادعياء العروبة فان ذلك لم يدفعه الى انكار عروبة مصر او ينت من عضده فى الدفاع عن الامة العربية ككل لان ذلك قدر مصر ، ولهذا فان كل دعوة حزبية لتشكيك المصريين فى عروبتهم تعتبر خروجا على النظام العام .

هذه النقاط الست ، انما هى مجرد برنامج عمل أو رؤوس موضوعات كبرى يجب أن تطرح لمناقشة واسعة حتى يفرغ كل عنصر منها فى نقاط تفصيلية تضع الضوابط الواضحة التى لا تترك مجالا للتشكيك

وحتى يقوم كل حزب او جماعة سياسية بممارسة عملها فى حدود هذه الضوابط ويعتبر خروج اى منها على هذه الضوابط بمثابة ارتكاب جريمة جنائية تعرض مرتكبها لاقصى العقوبات . ولا اعرف دولة فى العالم تفهم الحرية السياسية على انها الانطلاقة التى لا تلتزم بشىء . واختم قولى كما بدأت بان كل دولة لها نظامها العام التى يتحرك كل مواطن وكل جماعة فى نطاقه وتكون الكلمة للقضاء للحكم على من يخرج على هذا النظام .

■ عميد كلية الاقتصاد :

نستبعد من مجال العمل كل شخص ولاؤه للخارج

● الدكتور محمود خيرى عيسى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

الحماية التى توفر للديمقراطية هى حماية يضعها الشعب لحماية نفسه ولحماية النظام الذى يكفل تحقيق الفرص من وجود هذا النظام . وهناك امثلة كثيرة عن نظم ديمقراطية نجد انها تضع ضمانات وقيودا على ممارسة العمل السياسى .

فالنظم الديمقراطية لا تسمح لغير العاقل او للمجنون او للمجرم ان يمارس عمله السياسى ، ومن باب اولى فلها الحق ان تضع ضمانات لكى تمنع اعداء الوطن الذين يدينون بالولاء لغير الوطن او للذين الحقوا الضرر بالوطن فى الماضى فى العمل السياسى .

ولكن ما هى الطريقة التى يمنع بها مثل هؤلاء ؟ الديموقراطيات الحديثة فى الدول المتقدمة يرتفع مستوى الوعى والمعرفة والعلم فيها بدرجة تسمح للمواطنين ان يتبينوا مثل هؤلاء بانفسهم ، فلا تكون هناك حاجة قوية فى مثل هذه الدول لاقصائهم عن طريق قانون .. فاقصاؤهم يتم اجتماعيا .

وفى الدول النامية فان المشكلة كبيرة خاصة اذا كانت هذه الدول تمر بظروف دولية صعبة ومحاطة باعداء فى عدة جهات ، ولا شك ان لهم عيونا وانصارا فى الداخل يستغلون السماحة الديموقراطية للاضرار بالوطن . فتظهر الحاجة هنا لوسائل دستورية للضرب على يد هؤلاء النفاس ومنعهم من الاضرار

بالوطن .

وبالنسبة للذين كانوا يتبوأون مراكز كبرى ويسيئون استغلالها لتحقيق مصالح شخصية فى الماضى والذين يمثلون ولاءات خارجية ويريدون ربط الدولة بعجلة دول اخرى اجنبية ، فالمشكلة هنا ان درجة الوعى والنضج السياسى فى مصر قد لا تسمح لبعض الناس بمعرفة حقيقة هؤلاء .

لابد من فرض حماية دستورية شرعية ، ومن الغريب ان الماركسيين الذين لا يسمحون بالممارسة الديموقراطية فى نظمهم يطالبون بهذه الممارسة فى الدول التى يعيشون فيها ، فهم يطالبون بما لايعطونه او يسمحون به ، ففى الدول الشيوعية لا يسمح لغير الشيوعيين بالممارسة السياسية .

وفى تصورى ان اللجنة المركزية العليا تستطيع ان تكون ذات دور فعال فى أصلاح مسار الديموقراطية فى مصر عن طريق الرقابة المستمرة للاحزاب السياسية فى عدة نواح :

اولا ، تمويل هذه الاحزاب ... فاذا كان مصدره اجنبيا مثلا فهناك شك كبير فى ولاء هذه الاحزاب .

ثانيا : نوعية قيادات الحزب فهناك بعض القيادات تعرف تماما انها كانت مشتركة فى افساد الحياة السياسية فى الماضى او ولاءاتها لغير الوطن . ومهمة اللجنة المركزية العليا ان تظهر مثل هؤلاء الناس حتى يمنعوا من ممارسة العمل السياسى .